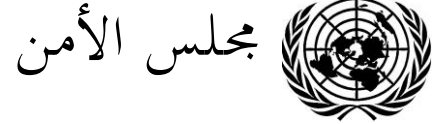


Distr.: General
25 July 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أحيل طيه التقرير الشهري العاشر للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المقدم عملاً بأحكام الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) (انظر المرفق). وتتضمن هذه الرسالة المعلومات التي طلب المجلس في ذلك القرار تقديمها بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في الفترة من ٢١ حزيران/يونيه إلى ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ القرار.

مقدمة

خلال الفترة قيد الاستعراض، قامت البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية (البعثة المشتركة) بمواصلة عملها. فبعد الانتهاء من إزالة مواد الأسلحة الكيميائية المعلن عنها من الجمهورية العربية السورية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير السابق، انصب الاهتمام على الجوانب المتبقية من القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري على النحو الوارد في رسالتي المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (S/2014/444).

الأنشطة الرامية إلى القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤، نجحت سفينة الشحن الدائمية آر ك فيوتورا في نقل معظم شحنتها من مواد الأسلحة الكيميائية ذات الأولوية إلى سفينة كيب ري التابعة للولايات المتحدة في ميناء جيوا تورو الإيطالي. وبدأ منذ ذلك الحين تدمير هذه المواد على متن السفينة كيب ري في المياه الدولية. وانتهى بنجاح، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسليم مواد الأسلحة الكيميائية المتبقية على متن آر ك فيوتورا وتلك التي نقلتها سفينة الشحن النرويجية تايكو.



وشاركت البعثة المشتركة في اجتماعات تقنية عُقدت في موسكو في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، وفي بيروت في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه، سعى المشاركون فيها إلى إعداد مقترح شامل بشأن تدمير مرافق الإنتاج الاثني عشر المتبقية. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أقر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الخطة الموحدة للتحقق من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الاثني عشر المعلن عنها في الجمهورية العربية السورية وتدميرها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت البعثة المشتركة على تواصلها مع الجمهورية العربية السورية بشأن الإعلان الأصلي المتعلق ببرامجها للأسلحة الكيميائية. وأوفد خبراء فنيون من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ لطلب إيضاحات بشأن المسائل المعلقة. وواصلت الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية استعراض هذه المسألة في مقر المنظمة.

وواصلت البعثة المشتركة تعديل وجودها داخل الجمهورية العربية السورية وفقا للاحتياجات بعد إزالة آخر ما تبقى من مواد الأسلحة الكيميائية المعلن عنها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ووفقا للحالة الأمنية السائدة. غير أن البعثة المشتركة ظلت، في جميع الأوقات، على استعداد للاستجابة لأي تغيرات في هذه الاحتياجات في غضون مهلة قصيرة. واستمرت المباحثات مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الترتيبات اللاحقة الممكن اتخاذها.

خلاصة

أرحب بالقرار الذي اتخذته المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الخطة الموحدة للتحقق من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الاثني عشر المعلن عنها في الجمهورية العربية السورية وتدميرها. وأهيب بالجمهورية العربية السورية أن تنفذ ذلك القرار في حينه. وأحث الجمهورية العربية السورية على مواصلة جهودها للقضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية في أقرب فرصة ممكنة، بما في ذلك حل أي مسائل عالقة متصلة بإعلانها الأولي.

بيد أنني ما زلت قلقا للغاية إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة باستخدام المواد الكيميائية السامة في النزاع السوري. وإنني أدين بشدة أي استخدام من هذا القبيل من جانب أي طرف من أطراف النزاع. وأنا على ثقة بأن من ثبتت مسؤوليته عن ذلك سيقدم إلى العدالة.

وما زال المدنيون الأبرياء هم الضحايا الأساسيون لهذا الصراع الذي طال أمده في الجمهورية العربية السورية. ويجب أن يتوقف هذا العنف. ومع أن التقدم المحرز نحو القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية متواضع بالمقارنة مع تحديات النزاع السوري الأكثر جسامة، فإنه ما زال يؤكد وحدة الهدف والالتزام لدى جميع أصحاب المصلحة الذين يجعلون هذا التقدم ممكنا، والذين أود أن أعرب لهم مجددا عن تقديري.

وأود أن أغتني هذه الفرصة لكي أشكر المنسقة الخاصة، سيغريد كاغ، وجميع موظفي البعثة المشتركة، على ما يبذلونه من جهود متواصلة لكفالة أداء المهام الموكولة إليهم على الوجه الأكمل.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها على وجه السرعة.

(توقيع) بان كي - مون

المرفق

يشرفني أن أرسل إليكم تقريري الصادر بالعنوان ”التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري“ الذي أُعدّ وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1، وفي القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن، المؤرخ كلاهما ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، من أجل إحالته إلى مجلس الأمن (انظر الضميمة). ويشمل تقريرتي الفترة الممتدة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، وهو يشمل أيضا متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرار المجلس التنفيذي EC-M-34/DEC.1 المؤرخ بـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

(توقيع) أحمد أزمجو

مذكرة من المدير العام

التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري

١ - تقدم الأمانة الفنية ("الأمانة") إلى المجلس التنفيذي ("المجلس")، وفقاً للفقرة الفرعية ٢ (و) من القرار الصادر عن المجلس في اجتماعه الثالث والثلاثين (الوثيقة EC-M-33/DEC.1 المؤرخة بـ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، تقارير شهرية عن تنفيذ ذلك القرار. ويُقدّم تقرير الأمانة أيضاً إلى مجلس الأمن عن طريق الأمين العام، وفقاً للفقرة ١٢ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا عاشر تقرير شهري عن هذا الشأن.

٢ - واعتمد المجلس خلال اجتماعه الرابع والثلاثين قراراً بعنوانه "المتطلبات المفصلة لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية السورية" (الوثيقة EC-M-34/DEC.1 المؤرخة بـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣). وقرر المجلس في الفقرة ٢٢ من هذا القرار أنه يتعين على الأمانة أن تقدم تقارير عن تنفيذها هذا القرار "باقتراح مع التقارير المطلوب منها تقديمها بموجب الفقرة الفرعية ٢ (و) من قرار المجلس EC-M-33/DEC.1".

٣ - وعليه يُقدم هذا التقرير وفقاً لقراري المجلس الآنفى الذكر، وهو يتضمن معلومات عن تنفيذها خلال الفترة الممتدة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤.

التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية في الوفاء بمتطلبات القرارين

EC-M-33/DEC.1 و EC-M-34/DEC.1

٤ - تقضي الفقرة الفرعية ١ (ج) من القرار EC-M-33/DEC.1 بأن تُتِمَّ الجمهورية العربية السورية إزالة جميع مواد الأسلحة الكيميائية ومعدّاتها في النصف الأول من عام ٢٠١٤. وكما أفيد به في التقرير الشهري السابق (الوثيقة EC-76/DG.14 المؤرخة بـ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤)، نُقلت آخر شحنة من المواد الكيميائية المعلن عنها التي تم تمييزها لتحويلها من أراضي الجمهورية العربية السورية، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، دُمرت داخل الجمهورية العربية السورية جميع المخزونات المعلن عنها من الإيزوبروبانول، وهي مادة كيميائية من الفئة ١. ويبيّن أدناه ما أحرزته الجمهورية العربية السورية من تقدم في الوفاء بالالتزامات الأخرى خلال الفترة الراهنة المفاد عنها:

(أ) جرت مباحثات مكثفة بشأن تدمير حظائر طائرات وبنى مقامة تحت الأرض في اثني عشر مرفقا من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية ("مرافق الإنتاج"). وعُقد في موسكو اجتماع تقني بين ممثلي كل من الاتحاد الروسي، والجمهورية العربية السورية، والولايات المتحدة الأمريكية، وممثلي الأمانة، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعُقد كذلك اجتماع تقني بين الأمانة وممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية في بيروت يومي ١٤ و ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. ونتيجة لهذه المباحثات والتقدم الذي أُحرز، اعتمد المجلس خلال اجتماعه الثالث والأربعين قرارا بشأن الخطط المجمعّة لتدمير اثني عشر مرفقا مُعلّنا عنه من مرافق الإنتاج في الجمهورية العربية السورية والتحقق منه (الوثيقة EC-M-43/DEC.1 المؤرخة بـ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤). وأخذ المجلس كذلك علماً بمذكرة من المدير العام بشأن تدمير مرافق الإنتاج هذه، والتحقق منه (الوثيقة EC-M-43/DG.1/Rev.1 المؤرخة بـ ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤)؛ ومذكرة من المدير العام بشأن الخطط المجمعّة لتدمير مرافق الإنتاج هذه، والتحقق منه (الوثيقة EC-M-40/DG.2 المؤرخة بـ ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ والإضافة إليها Add.1 المؤرخة بـ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤)؛ وورقة وطنية قدمتها الجمهورية العربية السورية بشأن الخطة المفصلة لتدمير مرافق إنتاج هذه (الوثيقة EC-M-40/P/NAT.2 المؤرخة بـ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤، والإضافتان إليها Add.1 و Add.2 المؤرختان بـ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤)؛

(ب) وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، قدمت الجمهورية العربية السورية تعديلا إضافيا لإعلانها الأولي المقدم في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأعلنت الجمهورية العربية السورية في هذا التعديل عن مرفق لإنتاج الريسين، باعتباره من مرافق الإنتاج. ويخضع هذا المرفق المعلن عنه حديثا للتحقق والتدمير، بالرغم من أنه يقع في منطقة لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية. وحسب التعديل، فإن كمية الريسين المنتجة تم التخلص منها كاملة قبل بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة إلى الجمهورية العربية السورية. وشمل التعديل أيضا معلومات عن مرفقين آخرين ذوي صلة بالأسلحة الكيميائية مخصصين لأنشطة البحوث والتطوير، وعن ذخائر كيميائية غير معبأة من الفئة ٣؛

(ج) وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، قدمت الجمهورية العربية السورية أيضا إلى الأمانة خطة لتدمير بندين أعلنت عنهما الحكومة بمثابة سلاحين كيميائيين مخلفين تحققت الأمانة من أهمهما يحتويان عامل السارين الكيميائي. وستقدم هذه الخطة إلى المجلس لكي يقرها في الوقت المناسب؛

(د) وتقضي الفقرة ١٩ من القرار EC-M-34/DEC.1 بأن تُقدّم الجمهورية العربية السورية إلى المجلس تقريراً شهرياً عما يجري في أراضيها من أنشطة متصلة بتدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها. وقُدّم ثامن تقرير عن هذه الأنشطة إلى الأمانة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، وأُتيح للمجلس (الوثيقة EC-M-43/P/NAT.1 المؤرخة بـ ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤)؛

(هـ) وتقضي الفقرة الفرعية ١ (هـ) من القرار EC-M-33/DEC.1 والفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأن تتعاون الجمهورية العربية السورية بالتعاون التام في جميع جوانب تنفيذ هذين القرارين. وقد تابرت السلطات السورية على تعاونها التعاون اللازم مع البعثة المشتركة للمنظمة والأمم المتحدة ("البعثة المشتركة") في أداء أنشطتها خلال الفترة المفاد عنها.

التقدم المحرز على صعيد إزالة الأسلحة الكيميائية السورية في الدول الأطراف التي تستضيف أنشطة التدمير

٥ - إثر إتمام ترحيل المواد الكيميائية التي تم تمييزها من الجمهورية العربية السورية في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، تجرى الآن أنشطة تدميرها على قدم وساق. وترد بالفقرات الفرعية التالية معلومات عن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية على متن السفينة الأمريكية MV Cape Ray، وفي مرافق تجارية منتقاة بموجب الفقرة ٢٤ من الوثيقة EC-M-34/DEC.1، وفي مرافق ترعاها الدول الأطراف وفقاً للفقرة ٧ من القرار EC-M-36/DEC.2 (المؤرخ بـ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣):

(أ) في ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وصلت سفينة MV Cape Ray إلى الميناء الإيطالي دجويو تاورو (Gioia Tauro)، وشُحنت على متنها حاويات الشحن المحملة بمادتي HD و DF الكيميائيةتين المعلن عنهما، اللتين فرغتا من سفينة النقل البحري الدائرية Ark Futura. ثم أبحرت سفينة MV Cape Ray إلى المياه الدولية في البحر المتوسط في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤. وبدأت عمليات التدمير على متن سفينة MV Cape Ray في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويوجد فريق من مفتشي المنظمة على متن سفينة MV Cape Ray من أجل التحقق من التدمير والتكفل بأنه يجري وفقاً للفقرة ٨ و الفقرة الفرعية ١٢ (و) من الوثيقة EC-M-34/DEC.1. وبحلول تاريخ نهاية الفترة المفاد عنها، تم التحقق من تدمير ما نسبته ٢٢ في المائة من مادة DF على متن سفينة MV Cape Ray. وضُخت جميع النفايات السائلة الناجمة عن تمييزه مادة DF مباشرة في حاويات الـ ISO على متن السفينة، في انتظار معالجتها معالجة إضافية في مرفق

Ekokem Riihimäki لمعالجة النفايات والتخلص منها القائم بفنلندا، وهو أحد المرفقين التجاريين اللذين انتقيا من خلال عملية استدرج العروض التي نظمتها المنظمة؛

(ب) وكما أفيد به في التقرير الشهري السابق، وصلت إلى مرفق Ekokem Riihimäki بفنلندا المواد الكيميائية التي نقلتها سفينة الشحن النرويجية Taiko، وفرغتها في ميناء Hamina Kotka الفنلندي في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفرغت الشحنة الأخيرة التي كانت محملة في أربع حاويات شحن بحرية من سفينة Ark Futura في ميناء Hamina Kotka في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. وبحلول نهاية الفترة المفاد عنها في هذا التقرير، دُمر في مرفق Ekokem ما نسبته ٣٨٪ من المواد الكيميائية المتلقاة، فيما أُجْز تدمير إحدى مواد الفئة ١ الكيميائية التي كانت قد وصلت في دفعة التسليم الأولى في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

(ج) وتلقت شركة Veolia ES Technical Solutions, LLC، في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ثاني مرفق تجاري انتقى عن طريق عملية استدرج العروض التي نظمتها المنظمة، المواد الكيميائية المعلن عنها التي نقلتها سفينة Taiko، في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤. وبدأت أنشطة التدمير في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وبحلول نهاية الفترة المفاد عنها في هذا التقرير، دمرت شركة Veolia ES Technical Solutions, LLC، ما نسبته ٤٢ في المائة مما تلقتة من المواد الكيميائية؛

(د) وتلقت Veolia Environmental Services، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، المواد الكيميائية المعلن عنها التي نقلتها سفينة Ark Futura من الجمهورية العربية السورية، يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤. وبسبب تأخر نقل ما تبقى من مادتي فليوريد الهيدروجين وحمض الهيدروكلوريك من أراضي الجمهورية العربية السورية، فقد تعذر ترحيل هاتين المادتين الكيميائيتين على متن سفينة الشحن النرويجية "Taiko" إلى شركة Veolia ES Technical Solutions, LLC، في الولايات المتحدة الأمريكية، على النحو المتوخى بادئ الأمر. ونتيجة لذلك، عرضت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن تقدم بتبرع عيني دعماً مباشراً لمرفقي Veolia Environmental Services و Mexichem UK Limited، وكلاهما قائم في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من أجل تدمير بقية مادتي حمض الهيدروكلوريك و فليوريد الهيدروجين، على الترتيب. واتخذ هذا العرض طابعه الرسمي بتبادل رسائل أجري في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤، ونظر المجلس خلال دورته السادسة والسبعين في تعديلات وتغييرات على الصيغة الأصلية من ترتيب المرفق، فأقرها (الوثيقة EC-76/DEC.5 المؤرخة بـ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤). وبحلول تاريخ نهاية الفترة المفاد عنها بهذا التقرير، كانت شركة Veolia Environmental Services

قد دمرت ما نسبته ٤ في المائة من المواد الكيميائية التي تلقتها. ويخطط أن تبدأ أنشطة التدمير في شركة Mexichem UK Limited في أواخر عام ٢٠١٤؛

(هـ) وفور الانتهاء من عملية التحييد على متن سفينة MV Cape Ray، ستنقل السفينة صبيب المادة HD إلى مرفق GEKA في مونستر بألمانيا، وصبيب المادة DF إلى مرفق Ekokem في ريهيماكي، في فنلندا، للتخلص منهما.

٦ - وبمنظرة عامة إلى مجموع أنشطة التدمير المبينة في الفقرات الفرعية ٥ (أ) إلى ٥ (د) أعلاه، فقد دُمر بالفعل، بحلول نهاية الفترة المفاد عنها، ما نسبته ٣٦,٦ في المائة من مواد الفئة ١ الكيميائية، و ١٢,٤ في المائة من مواد الفئة ٢ الكيميائية، وهو ما يمثل في المجموع ٣٢ في المائة، مما في ذلك الإيزوبروبانول الذي دُمر في وقت سابق في الجمهورية العربية السورية. وستواصل الأمانة تقديم معلومات عن هذا الموضوع خلال الجلسات الإطلاعية التي تنظم من أجل الدول الأطراف في لاهاي ومن خلال التقارير الشهرية. وقد قدمت المهل الزمنية لإتمام تدمير الأسلحة الكيميائية السورية في التقرير العام عن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري (الفقرة ٢٥ من الوثيقة EC-76/DG.16 المؤرخة بـ ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤)، الذي أخذ المجلس علماً به في دورته السادسة والسبعين.

الأنشطة التي نفذتها الأمانة في ما يتعلق بالجمهورية العربية السورية

٧ - استمرّ التعاون الفعّال مع الأمم المتحدة في سياق البعثة المشتركة بفضل التنسيق الوثيق بين المنظمتين وبين المكاتب القائمة في لاهاي ونيويورك ودمشق وقبرص. وبقي المدير العام على اتصال منتظم بالمنسقة الخاصة للبعثة المشتركة، السيدة سيغريد كاخ. وبحلول تاريخ نهاية الفترة المفاد عنها بهذا التقرير، كان قد أُوفد في إطار البعثة المشتركة في دمشق اثنان من موظفي المنظمة، وموظف مسؤول عن الإمداد اللوجستي في بيروت.

٨ - وثابر المدير العام على عقد لقاءات بكبار ممثلي الدول الأطراف التي تعرض استضافة مرفق من مرافق التدمير، أو توفر بشكل آخر المساعدة في نقل أو تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، كما ثابر على الاتصال بانتظام بمسؤولين كبار من حكومة الجمهورية العربية السورية. وبناء على طلب المجلس في دورته الخامسة والسبعين (الفقرة ٧-١٢ من الوثيقة EC-75/2 المؤرخة بـ ٧ آذار/مارس ٢٠١٤)، واصلت الأمانة تنظيم جلسات إطلاعية أسبوعية للدول الأطراف في لاهاي نيابة عن المدير العام.

٩ - ويوجد فريق من المنظمة يضم أربعة مفتشين بصورة دائمة على متن السفينة MV Cape Ray، إذ هي تقوم بتحييد المادتين HD و DF، وقد أجرى مفتشو المنظمة عمليات تفتيش في المرافق التجارية للتحقق من أنشطة التدمير. وحضر مفتشو المنظمة أيضا عندما سلمت سفينة Taiko حمولتها من المواد الكيميائية في فنلندا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وعندما سلمت سفينة Ark Futura حمولتها من المواد الكيميائية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفي فنلندا. وكان مفتشو المنظمة حاضرين كذلك في ميناء Gioia Tauro عندما سُحنت المواد الكيميائية المعلن عنها من سفينة Ark Futura إلى سفينة MV Cape Ray في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤. وتتلقى المنظمة أسبوعيا إفادات عن أحدث المعلومات في ما يتصل بالتقدم المحرز في تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، وتقدم تقارير عن تلك الإفادات من خلال التقارير الشهرية، عملا بتوجيه المجلس في الفقرة ٤ من قراره EC-M-38/DEC.1 (المؤرخ بـ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤). وتوخيا للشفافية، تقدم المنظمة أيضا تقارير عن التقدم في التدمير من خلال موقعها المتاح للجمهور.

١٠ - وقدمت الأمانة إلى المجلس في دورته السادسة والسبعين عرضا موجزا عن مشاوراتها الجارية مع الجمهورية العربية السورية في ما يتصل بإعلانها وتصاريحها ذات الصلة. وزار فريق من خبراء الأمانة الجمهورية العربية السورية في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويرد المزيد من التفاصيل عن نتائج أحدث المباحثات التقنية في الفقرة الفرعية ٤ (ب) أعلاه. وحث المجلس الأمانة والسلطات السورية على مواصلة تعاونهما من خلال المباحثات التقنية بشأن المسائل العالقة بخصوص إعلان الجمهورية العربية السورية، ابتغاء التوصل في أقرب وقت إلى حل المسائل التي أثارها الأمانة لزيادة دقة الإعلان واكتماله.

١١ - وخلال الفترة المفاد عنها، وافقت الأمانة على إدخال تعديلات وتغييرات على ترتيب مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ينظم عمليات التفتيش الموقعي في محرق ميناء إيليسمير الشديد الحرارة وفي ميناء مارتشوود العسكري بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واعتمده المجلس خلال دورته الخامسة والسبعين (الوثيقة EC-75/DEC.3 المؤرخة بـ ٥ آذار/مارس ٢٠١٤). وكما أفيد به في الفقرة الفرعية ٥ (د) أعلاه، نظر المجلس في هذه التعديلات والتغييرات خلال دورته السادسة والسبعين وأقرها.

الموارد التكميلية

١٢ - بحلول نهاية الفترة المفاد عنها في هذا التقرير، بلغ مجموع المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ٥٠,٣ مليون أورو. ووردت مساهمات من الأرجنتين، والاتحاد الأوروبي، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفنلندا، ولكسمبرغ، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، وكندا، واليابان. ويشمل ذلك المساهمات التي قدمت أصلاً إلى أول صندوق استئماني أنشأته المنظمة من أجل سوريا، والتي تم تحويلها بعد ذلك، إما جزئياً أو كلياً، بناء على طلب الجهات المانحة، إلى الصندوق الاستئماني الخاص بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية.

الخاتمة

١٣ - إن إتمام ترحيل جميع ما تم تمييزه من المواد الكيميائية إلى خارج أراضي الجمهورية العربية السورية وما يحرز حالياً من تقدم مطرد لهما مستجدان جديران بالترحيب، شأنهما شأن قرار المجلس بخصوص مسألة تدمير اثني عشر مرفقاً من مرافق الإنتاج المتبقية. ويتوقع أن تبدأ أنشطة التدمير في تلك الأماكن في غضون شهرين. وستواظب الأمانة على إفادة المجلس بانتظام بالتقدم الذي يحرز، وبتوصيات بشأن أي تعديلات على الجدول الزمني للتدمير، عند اللزوم.

١٤ - وفي ما يتعلق ببعثة تقصي الحقائق للوقوف على الحقائق التي تكتنف ادعاءات استخدام مواد كيميائية سامة، أوردت التقارير أنها مادة الكلور، لأغراض عدائية في الجمهورية العربية السورية، أكد المجلس خلال دورته السادسة والسبعين على أن إقدام أي كان على استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف سيكون أمراً مستكراً ومنافياً تماماً للقواعد والمعايير القانونية للمجتمع الدولي. وأكد المجلس مجدداً دعمه الصريح لقرار المدير العام مواصلة مهمة البعثة، مع تشديده على أن سلامة وأمن أفراد البعثة يظلان على رأس الأولويات.